

الملتقى الدولي حول:
مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012



فاعلية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

أ.حنان العمراوي **(جامعة أم البواقي)**

مقدمة:

تتميز التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي بالواقعية والتماشي مع ظروف المجتمع الحقيقية ،فهي لا تفصل بين الجانب المادي والجانب الروحي ،ولا تفرق بين الجانب الإقتصادي والجانب الإجتماعي،وتعارض الإسراف وسوء إستغلال الموارد،وبالتالي لا تعرف الفصل بين حاجات الجيل الحالي وحاجات الأجيال المقبلة، فهي بذلك تستمد ركائزها من الفقه الإسلامي وبالتحديد من فقه المعاملات، الذي يوفَر صيغ تمويلية متنوعة تضمن إستمرار إنتاج السلع والخدمات، ويتم البحث من خلالها عن إيجاد نظام إقتصادي مستدام ، ومن هنا برزت الهندسة المالية الإسلامية بتقديمها لحلول إبداعية لمشاكل التمويل ،وحل المشاكل التي عجز غيرها عن تقديم حلول لها،وكل ذلك في ظل موجهات الشرع الحنيف وإعتبارات الكفاءة الإقتصادية، وبالتالي فهي تساهم بالضرورة في تحقيق تنمية مستدامة للصناعة المالية الإسلامية ، والتي تنعكس حتما على إستدامة المؤسسات المالية الإسلامية،وبالتالي تحقيق الرفاهية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية،من خلال المعيشة المتوازنة للأفراد على المدى الطويل بإختلاف طبقاتهم، وبإختلاف الظروف الإقتصادية،ولعل أهم بنك يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ،البنك الإسلامي للتنمية عن طريق بحوثه الدائمة التي تسعى لتطوير منتجات الهندسة المالية ،وتسهيل تداولها في الأسواق المالية لتحقيق الغاية المنشودة منها، وهي تحقيق التنمية المستدامة.

و على هذا الأساس يمكن حصر إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي :

- **ما مدى فاعلية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة؟وما هو دور البنك الإسلامي للتنمية في ذلك؟**

المحور الأول:تطور الهندسة المالية بتطور الإقتصاد الإسلامي

إعتبر الإسلام مصدر الكسب الأساسي هو العمل ،ومنع أن يكون مرور الزمن وحده مبررا للكسب،وبالتالي حرم ديننا الربا بكل أشكاله ،لما له من آثار إقتصادية ونفسية سيئة على المجتمع الإسلامي،لذا وجب البحث عن البدائل الشرعية وبالتحديد من فقه المعاملات في الفقه الإسلامي،ومن خلاله إنطلقت تجربة البنوك الإسلامية كبديل للبنوك الربوية ففي البداية كانت مهامها تتمثل في تجميع المواد وتوظيفها ،ثم تجاوزت هذا المجال وأصبحت تعمل على إشباع الحاجات لصالح المجتمع ككل ، وهذا لا يعني بالضرورة حصر تطور الإقتصاد الإسلامي في البنوك الإسلامية فقط،لكن لابد من الإعتراف أن حركية البنوك الإسلامية تمثل أهم وأكبر إنجازات الإقتصاد الإسلامي ،ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية[1]:

أولا:أن البنوك في حد ذاتها عصب النشاط الإقتصادي عالميا والمتحكم في مساراته وتوجهاته؛

ثانيا:أن البنوك الإسلامية تكاد تكون النموذج الوحيد من بين نماذج الإقتصاد الإسلامي الذي وجد طريقه للتطبيق،والذي تمتع بدرجة من الإعتراف مكنته من الوجود والإستمرار؛

ثالثا:إستطاعت البنوك الإسلامية بفضل الله أن تكون نموذجا مفيدا للإقتصاد المحلي ومؤشرا للمصلحة التي قد تتحقق إذا ما تم تطبيق باقي مكونات الإقتصاد الإسلامي.

من خلال ماتقدم نجد ان البنوك الإسلامية حاولت دائما توفير صيغ تمويلية فعالة تعمل على إنماء الإقتصاد الوطني من خلال تضافر جميع عوامل الإنتاج ،خاصة عنصري رأس المال والعمل ،وتحريم ومحاربة الإحتكار وكل صور الإستغلال البشع،والإكتناز وكافة صور الممارسات غير الشرعية الخاطئة في النشاط الإقتصادي من غش وتدليس،مع تحريم الربا تحريما قاطعا باعتباره أحد أركان الإستغلال البشع ،وضمانا لتوافر مجتمع منتجين باستمرار،لتوفير حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع،من خلال توظيف فعال متكامل لجميع عوامل الإنتاج تعميرا للأرض وإنماء مصادر الثروة[2]

وهدا لا يتحقق إلا بتطوير المنتجات المالية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية في ظل موجهات الشرع الحنيف ،لإيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل التي تواجهها،لكن محاولات تطوير الصناعة المالية الإسلامية ليست وليدة اليوم ،بل وجدت منذ أن جاءت الشريعة الإسلامية بأحكامها المطهر ة ،وربما كان توجيه النبي صلى الله عليه وسلم لبلال المازني رضي الله عنه حين أراد أن يبادل التمر الجيد بالتمر الرديء ،فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم:"**لا تفعل بع الجمع بالدراهم واشتر بالدراهم جنيبا**"[3] إشارة إلى أهمية البحث عن حلول تلبي الإحتياجات الإقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية ،لكن الملاحظ أن الشريعة الإسلامية لم تأت بتفصيل هذه الحلول ،وإنما جاءت بتفصيل ما لا يحل من المعاملات المالية،وهذا يتفق مع القول بان الأصل في المعاملات الحل إلا ما عارض نصا أو حكما شرعيا ثابتا،وعليه فالشريعة الإسلامية لم تحجر دائرة الإبتكار،وإنما على العكس حجرت دائرة الممنوع وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد[4]؛ ولعل من أبرز أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم الدالة على ذلك :من سن في الإسلام سنَة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ،لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ،ومن سن في الإسلام سنَة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة،لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئا"[5]

ويستدل من هذا الحديث الدعوة للإبتكار وإيجاد الحلول للمعضلات المختلفة المالية وغير المالية طالما كانت في مصالح العباد،وأيضا الدعوة للإجتهاد وضرورة مواصلته تعتبر من الموجهات الإسلامية القيمة التي تدعو إلى التجديد باستمرار ضمانا لحسن الأداء[6].

فالإبتكار المالي هو:"التطوير المنتظم والتطبيق العملي للأفكار الجديدة"[7]

من خلال هذا التعريف نتسائل فيما إذا كانت الهندسة المالية والإبتكار المالي شيئا واحدا، لأن الكثيرين لايرون فرقا بينهما ،لكن المتخصصون في هذا المجال وضَحوا الفرق كالتالي: "الهندسة المالية والإبتكار المالي ليسا شيئا واحدا ،وإنما هما عمليتان متكاملتان تعتمد كل منهما على الأخرى ،فالحاجة تدفع إلى الإبتكار والإبتكار يعتمد على الهندسة المالية والتي يتوفر للقائمين عليها من المهندسين الماليين من الخبرات والمهارات والقدرة على توظيف النماذج الرياضية والإحصائية المعقدة ما يؤهلها لوضع هذه الإبتكارات موضع التنفيذ،ليتم طرحها في الأسواق في صورة أدوات مالية وخدمات ،تتسابق المؤسسات المالية المتنافسة على أن يكون لها فضل السبق في تقديمها للعملاء"[8]

فالهندسة المالية هي : إستنباط وسائل أو أدوات مالية جديده لمقابلة إحتياجات المستثمرين أو طالبي التمويل المتجددة لأدوات التمويل التي تعجز الطرق الحالية عن الإيفاء بها[9]

أما الهندسة المالية الإسلامية فهي تضيف إلى التعريف السابق التوافق مع الشريعة الإسلامية فهي :"مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة،بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف"[10].

فمن الناحية العلمية ؛ يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية إلى إستكمال المنظومة المعرفية للإقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية[11].

أما بالنسبة للناحية العملية فمعظم الأدوات التمويلية الموجودة هي تلك التي تم تطويرها منذ قرون مضت ،وقد كانت تفي بحاجات المجتمعات آنذاك ،لكن الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر،وهو ما يتطلب إيجاد ما يلبي تلك الحاجات التمويلية وذلك في إطار الإلتزام بالحلال،وهنا تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق ذلك، والاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية ومحاولة الإستفادة منها بدلا من إتخاذ مواقف حيادية تجاهها،ضمان إستمرارية النظام المالي الإسلامي ككل مع إستفادة كل أجزائه مع الحفاظ في ذات الوقت عى أصالته من خلال الإلتزام بالضوابط الشرعي التي تقوَم مسيرته،بالإضافة إلى رفع الحرج المشقة عن جمهور المتعاملين من المسلمين الذين يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة ،ولكي يكون للفقه الإسلامي حضور قوي على الساحة الإقتصادية بدلا من تعطيله[12].

فمن خلال ما تقدم نجد أن تطور الهندسة المالية الإسلامية ليس بمنأى عن تطور الإقتصاد الإسلامي الذي سعى لتحقيق تنمية إقتصادية تضمن استمرارية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، من خلال مساهمة منتجات الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق قيمة مضافة في الإقتصاد باعتبار أن الاستثمارات التي تمول حقيقية،بشرط أن لا تخرج هذه المنتجات عن إطار موجهات الشرع الحنيف واعتبارات الكفاءة الإقتصادية ،وهذا مايراه الدكتور سامي السويلم[13] ضروري لمنافسة هذه المنتجات للأدوات التقليدية ،فعرَف المصداقية الشرعية بأن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر

قدر ممكن،وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع ،إذ ليس الهدف الأساسي من الصناعة المالية ترجيح رأي فقهي عن آخر ،وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة يكون محل إتّفاق قدر الإمكان،وأما الكفاءة الإقتصادية فالمقصود بها تحقيق مقاصد المتعاملين بأقل قدر ممكن من التكاليف الإجرائية أو التعاقدية ،فتسارع وتيرة الحياة الإقتصادية المعاصرة ،والتقدم التقني في علم الإتصالات والمعلومات،يتطلب تطوير أساليب التعامل الإقتصادي إلى أقل حد ممكن من القيود والإلتزامات.

فالهندسة المالية الإسلامية تطمح للوصول إلى منتجات وآليات نموذجية ينبغي أن تكون نموذجا للإقتصاد الإسلامي ،يتم التعامل بها في كافة المجتمعات على إختلاف دياناتهم وظروفهم الإقتصادية ، تساهم من خلال قوتها وفعاليتها في الأسواق المالية،للوصول إلى تنمية مستدامة من خلال تحقيق مقوّماتها.

المحور الثاني: مقومات تحقيق التنمية المستدامة باستخدام الهندسة المالية الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية أهم ما أفرزته الهندسة المالية الإسلامية ،والتي تساهم بقوة في مجال الإستثمار الإقتصادي ،ونخص بالذكر صكوك المشاركات المالية بحكم أنها فعَلت الجهود في مجال تحقيق التنمية المستدامة،لذا لابد من التعرض لمفهوم التصكيك الإسلامي مع التركيز على صكوك المشاركات المالية، ثم مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق مقومات التنمية المستدامة.

- **تعريف التصكيك الإسلامي**:

"التصكيك الإسلامي عبارة عن عملية تحويل الأصول المقبولة شرعا إلى صكوك مالية مفصولة الذمة المالية عن الجهة المنشئة لها وقابلة للتداول في سوق مالية شريطة أن يكون محلها غالبه أعيانا،وذات آجال محددة بعائد غير محدد أو محدد ولكن ليس خاليا من المخاطر"[14]

- **الخصائص المميزة للصكوك الإسلامية** :

نتيجة للضوابط الشرعية تتميز هيكلة الصكوك الإسلامية نظرياً بخصائص مختلفة عن الصكوك التقليدية، أهمها:

- يملك المستثمرون في الصكوك الإسلامية (القابلة للتداول) أصول حقيقية سواء كانت أعياناً أم منافع أم خدمات.
- يتحمل المستثمرون جميع المخاطر المرتبطة بالأصل؛ باعتبارها شركة قائمة على الربح والخسارة.
- لا يمكن تداول الصكوك التي تستثمر بصيغ مولدة لديون مثل عقود المرابحة والسلم

توجد عدَة أنواع للصكوك الإسلامية لكن نركز هنا على الصكوك المشتقة من صيغ المشاركات المالية وتتمثل في:

- **صكوك المقارضة (سندات المضاربة)**:أوّل هذه التعريفات كان تعريف أول من قدّم الفكرة الدكتور سامي حمود فعرّف سندات المقارضة بأنها:"الوثائق الموحدة القيمة،والصادرة بأسماء من يكتتبون فيها،مقابل دفع القيمة المحررة فيها ،وذلك على أساس المشاركة في نتائج الأرباح أو الإيرادات المتحققة من المشروع المستثمر فيه،بحسب النسب المعلنة على الشيوع، مع مراعاة التصفية التدريجية المنتظمة لرأس المال المكتتب به،عن طريق الحصة المتبقية من الأرباح الصافية لإطفاء قيمة السندات جزئيًا حتى السداد التام"[15]

يمكن الاستفادة من صكوك المضاربة في المشروعات التي لا يتوفر لإقامتها السيولة النقدية لدى المضارب المشترك ،سواء كان دولة أو شركة أو مصرفاً، فصكوك المضاربة هنا تحل محل القروض؛ وتنقسم هذه المشروعات إلى قسمين، **مشاريع إستثمارية** تعود بالربح على الدول أو على الأقل لا تحمّل خزينة الدولة أي أعباء مثل: إقامة مشاريع سكنية على أراضي الدولة، إقامة مشاريع صناعية أو زراعية أو إستيراد وتصدير؛ **و مشاريع غير إستثمارية** كالخدمات التي تقدّمها الدولة بإنشاء المدارس أو المستشفيات أو توليد الطاقة الكهربائية[16].

- **صكوك الإجارة**:عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر ممثلة لقيمة العين المؤجرة تتيح لحاملها فرص الحصول على دخل الإيجار بمقدار المساهمة التي دفعها حامل الصك قياسا على نظائره الآخرين[17].
- **صكوك المزارعة** :هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة ، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد[18].
- **صكوك المشاركة** :تشبه كثيرا صكوك المضاربة لكن الإختلاف الأساسي يتمثل في أن المال كله من طرف –أو مجموعة من الأطراف– في صكوك المضاربة بينما في صكوك المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة (التي تصدر الصكوك للمستثمرين) تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشراكة وبصورة مشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة[19]
- **صكوك الإستصناع**: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة ، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك[20].

يمكن الإستفادة من صكوك الإستصناع في الواقع العملي باعتبارها تموَل مشروعات حقيقية تولد الدخول ،وتخفض معدل البطالة في المجتمع، لأن المستصنع غالبا ما يكون بحاجة للسيولة الكافية لتمويل مشروعه ،كما يمكن إستخدامها أيضا في تمويل السلع عالية الثمن التي يتم صنعها حسب الطلب مثل الطائرات والسفن..

وبصفة عامة تعتبر الصكوك الإسلامية إبتكارا لأداة تمويلية شرعية تستوعب القدرات الإقتصادية الكبيرة فقد تعددت مجالات تطبيق الصكوك،ومنها إستخدامها كأدات فاعلة من أدوات السياسة النقدية أو في تمويل موارد البنوك الإسلامية أو إستثمار فائض سيولتها ،وفي إعمار الممتلكات الوقفية،وتمويل المشروعات الحكومية[21].

و تعتبر صكوك المشاركات المالية من أهم وسائل التمويل الإقتصادي المتفقة مع الشريعة الإسلامية ،التي تهدف إلى تنمية الإقتصاد الإسلامي من ناحية وتحقيق أرباح كبيرة من ناحية أخرى، من خلال ربطها بين عنصري العمل ورأس المال ،بما يعود بالربح والنفع لكل عنصر من عناصر الإنتاج ،وفقا لمساهمة كل منهم في العملية الإنتاجية ،مع العمل على توسيع قاعدة الملكية وتحقيق عدالة التوزيع لناتج لمشاركات، وعدم تركيز الثروة لدى فئات محدودة من المجتمع،وهذا ما يمثل البعدين الإقتصادي والإجتماعي للتنمية المستدامة؛

فمفهوم التنمية المستدامة يحمل في طياته فلسفة هدفها الأساس هو ملء الهوة التي ما فتئت تتسع بين الإنسان والبيئة، الشيء الذي يقود هذا الإنسان إلى التعايش مع هذه البيئة قلباً وقالباً[22].

وعرفها آخرون على أنها " أنماط من التنمية تربط النشاط الإنساني بمزايا اقتصادية واجتماعية...تمتد من الأجيال الحالية إلى الأجيال المستقبلية وذلك في مسار يجنب الآثار السلبية على البيئة ويسارع بمعدلات التنمية خلال الزمن ويضمن الاستخدام الكفؤ للموارد غير القابلة للتجديد ويعلم الحفاظ على الموارد القابلة للتجديد ويقضي على حالات التبذير والتلف والإهمال والتخريب[23]...

وتتمثل مقومات التنمية المستدامة في[24] :

1. **العدالة والإنصاف:** مفهوم العدالة المبنية على إنصاف كل إنسان في الدولة ليحصل على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته له إثر كبير في تحقيق فعالية التنمية المستدامة.
2. **المشاركة السياسية والإقتصادية:** أي إعطاء جميع الشعوب إمكانية المشاركة السياسية والإقتصادية في صنع قرارات تنمية المجتمع المحلي والإقتصاد الوطني وعلاقاته الدولية.
3. **حسن الإدارة والمساءلة:** أي خضوع القادة السياسيين والإداريين إلى مبادئ الشفافية والمصداقية والحوار والرقابة والمساءلة أثناء تحملهم ما يناط بهم من مسؤوليات.
4. **التضامن:** أي تحقيق الإخاء والتضامن بين كل فئات المجتمع وبين الأجيال كما يلي:
   أ. الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.
   ب. عدم تراكم المديونية الباهضة على كاهل الأجيال القادمة.
   ج. تأمين الحصص العادلة من النمو في الدخل القومي الحقيقي لكل الفئات الإجتماعية.
5. **تنمية الموارد البشرية:** أي الإعتناء برأس المال البشري في المجتمع بكل فئاته وعناصره بحيث تتوفر للجميع فرص متكافئة لتنمية المهارات والقدرات والتعليم المستمر والصحة للمشاركة الفعالة في عمليات الإنتاج المتعددة.
6. **التحديث والتنمية الإدارية** : أي تحديث وتطوير الإطار القانوني والتشريعي والإداري والمؤسسي الذي ينظم العلاقات بين مؤسسات القطاع العام من ناحية ومؤسسات القطاع الخاص من ناحية أخرى ،والعمل على تحقيق تطوير حضاري شامل يقوم على أسس حسن الأداء والمساءلة والإنصاف ،والمشاركة الشعبية في مختلف مراحل إتخاذ القرار.

ومن خلال دراسة مقومات التنمية المستدامة نجد أنها تتوافق مع الهندسة المالية الإسلامية في النقاط التالية:

- **مقوم العدالة والأنصاف:** يقصد بالعدل الإجتماعي العدل في التعامل المالي مع الآخرين ،فكل عقد مالي يراد به الربح يجب أن يراعي العدل،ومراعات العدل في العقود المالية تتم من خلال منع إستغلال أحد الطرفين للآخر،أو إنتفاعه على حساب الآخر،فكل مبادلة أو عقد كانت نتيجته ربح أحد الطرفين مقابل خسارة الآخر فهو عقد ممنوع شرعا لأنه ظلم،وإنما كان ظلما لأن ربح أي من الطرفين في العقد سيكون من مال الآخر[25] وهذا ماجاء به القرآن في قوله تعالى:"يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل"(النساء 29)،وباعتبار أن صكوك الهندسة المالية

الإسلامية مشتقه من فقه المعاملات من الإقتصاد الإسلامي ،فهي بعيدة كل البعد عن أكل اموال الناس بالباطل وبالتالي فهي تحقق مقوم العدالة والإنصاف وبالتالي تحقيق جزء مهم من التنمية المستدامة .

- **مقوم التضامن** :نجد أن الهندسة المالية الإسلامية ومن خلال الصكوك الإسلامية توفَر سيولة هائلة من خلال طرحها على أفراد المجتمع،و عند الإقدام على التعامل بهذه الصكوك يحصل مصدرها على السيولة التي يحتاجها وخاصة إذا كان المشروع الممول عبارة عن خدمة للمجتمع مثل إنشاء المدارس والمستشفيات،..إلخ (وهذه المشاريع في الغالب تقوم بها الدولة)

أما الديون التي تمثّل، إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر، أهمَّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً في المجتمعات الفقيرة بخاصة والأسرة الدولية بعامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع[26].

وهنا تبرز أهمية الصكوك الإسلامية باعتبارها توسع من الأدوات المالية وتنشط السوق المالي، فتقل الحاجة إلي الاقتراض بربا، فمع اتساع تداول الصكوك الإسلامية وتجاوبها مع احتياجات السوق (المدخرين والمستثمرين والدولة) يقل الاعتماد علي آلية الديون بالفوائد .

وفيما يخص تأمين الحصص العادلة من النمو في الدخل القومي الحقيقي لكل الفئات الإجتماعية،نجد أنها تتحقق حسب كفاءة البنك الإسلامي في تحقيق الكامل والشامل لجميع عوامل الإنتاج،ويعمل أيضا وبالضرورة على عدالة توزيع ناتج المشاريع الممولة بالصكوك الإسلامية بين أصحاب هذه العوامل .

ومن هنا يتحول المجتمع الإسلامي إلى مجتمع المنتجين ،كل يأخذ بأسباب الإنتاج الذي يفي حاجاته وحاجة من يعول وحاجة المجتمع[27].

- **مقوم تنمية الموارد البشرية**:يعتبر العنصر البشري المؤهل هو الأساس لضمان استمرارية إبتكار منتجات مالية إسلامية جديدة ،و إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل ،وكل هذا يتطلب عنصر بشري مدرب ومؤهل بشكل كبير من ناحيتين من ناحية الإقتصاد الوضعي ليكون ملم بكافة الجوانب الإقتصادية التطبيقية ،ومن ناحية الضوابط الشرعية الخاصة بالإقتصاد الإسلامي.

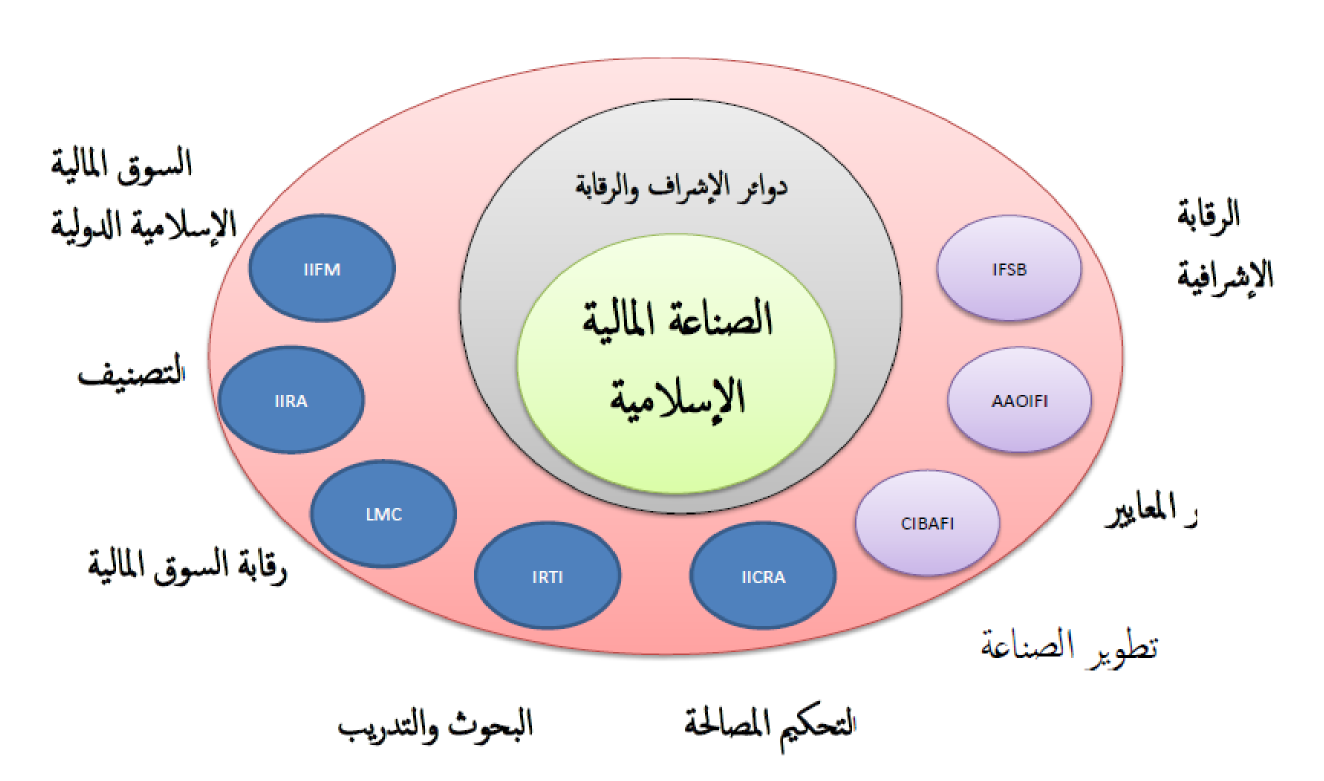
إلا إن المشكل الذي تم طرحه في هذا الصدد انه لا توجد مراكز عالمية متخصصة فعلا في مجال الصناعة المالية الإسلامية فلابد من إستمرار البحث والتطوير لضمان إستمرارية التنمية الأقتصادية،ويمكن تلخيص حاجة مؤسسات الصناعة المالية لتطوير منتجاتها في النقاط التالية[28]:

1 تنويع مصادر الربحية للمؤسسة المالية.
2 تجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو وكما هو معلوم أن لكل منتج دورة حياة وفي مرحلة تشبع السوق يتوقف الطلب على المنتج ويستقر عند أدنى مستوياته.
3 تقليل مخاطر الاستثمار بتنويع صيغه وقطاعاته.
4 دعم المركز التنافسي للمؤسسة المالية في السوق.

5 التطوير المستمر للمنتجات يزيد من خبرة المؤسسة ويبقيها في حيوية مستمرة.

ومن خلال ماتقدم لابد من إتباع إستراتيجية معينة في مجال تطوير المنتجات المالية الإسلامية: من خلال دراسة إحتياجات السوق وتطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما تتطلب هذه الإستراتيجية وضع أسس واضحة للهندسة المالية الإسلامية مالية كما يسمح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية –دون تقليد أو محاكاة– ما دامت تفي بمتطلبات المصداقية الشرعية ، مما يساعد على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية وهذا بالطبع دون معزل عن المؤسسات الإسلامية التي تمثل البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية وتفعيل دورها في الصناعة المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها في مجال التطوير والابتكار –كما يوضَحها في الشكل الموالي– ؛وكل هذا يتطلب عنصر بشري مؤهل ،وبالتالي المساهمة في تنمية الموارد البشرية وهذا ما يعتبر من أهم مقومات تحقيق التنمية المستدامة .

شكل رقم 01:البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية



المصدر:محمد النوري،الصناعة المالية الإسلامية في فرنسا،المجلس الفرنسي للمالية الإسلامية ، **conseil français de la finance islamique**،نسخة إلكترونية.

المحور الثالث: مساهمات البنك الإسلامي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر البنك الإسلامي للتنمية من بين أهم المؤسسات المالية الإسلامية التي ساهمت ولا تزال تساهم بقوة في مجال الصناعة المالية الإسلامي من جهة، والمساهمة من جهة أخرى بفعالية في مجال تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء ،والعمل على ضمان إستمرارية هذه التنمية من خلال تطوير الهندسة المالية الإسلامية ،من خلال المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

❖ **إنشاء البنك:**

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية،أنشئت تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية،الذي عقد بمدينة جدة في ديسمبر 1979م،وانعقد الإجتماع الإفتتاحي لمجلس المحافظين بمدينة الرياض في جويلية 1975م ،وبدأ البنك أنشطته رسميا في 20 أكتوبر 1975م،يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى دعم التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية بالدول غير الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية،أما أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية فيبينَها الشكل التالي:

شكل رقم (02):أعضاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

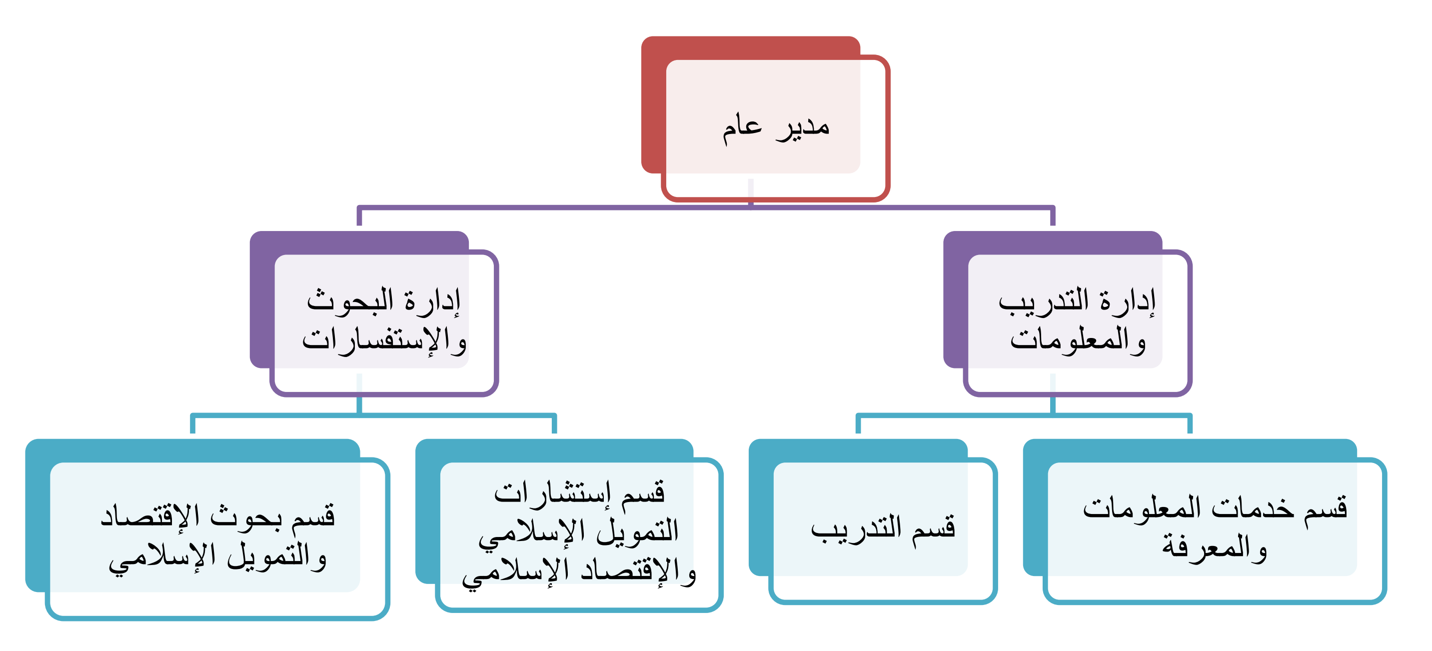


المصدر:مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز،البنك الإسلامي للتنمية ،ماي 2010.ص.5.

بما أن دراستنا تركز على دور العمل وطلب العلم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الهندسة المالية الإسلامية فإننا نركز فقط على المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ،باعتباره قدم الكثير للصناعة المالية الإسلامية من خلال بحوثه القيمة التي تركز في أغلبها على الإبتكار والتطوير.

أنشىء المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في سنة 1981 ،يصدر أشكالا متعددة من البحوث،مثل الأوراق البحثية الأساسية،والبحوث المعدة للنقاش،ووقائع الندوات والمحاضرات والمقلات التي تنشر بمجلة المعهد"دراسات إقتصادية إسلامية"،أما هيكله التنظيمي فهو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم (03):الهيكل التنظيمي للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب



المصدر:المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،التقرير السنوي،2011،ص.46.

وتتمثل أهم أهداف المعهد في[29] :

- أنشطة البحوث والتدريب ونشر المعرفة في المجالات الإقتصادية ،والمالية والمصرفية.
- تنظيم الندوات والمؤتمرات في مختلف قضايا التعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية.
- القيام بأنشطة إدارة المعلومات، مثل تطبيق أنظمة المعلومات لإستخدامها في مجال الإقتصاد الإسلامي ،والأنشطة المصرفية ،والمالية الإسلامية،وإنشاء قواعد بيانات عن الخبراء،ومعلومات متعلقة بترويج التجارة.

❖ **بناء المعرفة من خلال المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب:**

إيجاد المعرفة والإدارة والتدريب في مجال الإقتصاد الإسلامي من المجالات التي يهتم بها المعهد الإسلامي لبحوث والتدريب،عضو مجموعة البنك ،وكان المعهد بطبيعة وظيفته،يركز على البحوث والتدريب ونشر المعلومات وتنظيم مجموعات العمل ،ثم إتخذ حاليا إستراتيجية لعملياته،وذلك من خلال زيادة التركيز في برامجه لإشراك صانعي السوق ومنظميها ،وتتم بناء المعرفة في المعهد من خلال[30]:

➢ **تشجيع نشاطات البحوث:**

أصدر المعهد الإسامي للبحوث والتدريب،خلال سنة 1427هـ،ثلاث دراسات ضخمة أجريت داخل المعهد،ككما أصدر عددا من البحوث الأخرى في المؤتمرات البحثية ،وجميع هذه البحوث تركز على خمسة مجالات رئيسية هي :

- ✓ التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر باستخدام الزكاة والأوقاف؛
- ✓ تطوير المنتجات المالية والأسواق؛
- ✓ المسائل المتعلقة في التمويل الإسلامي بإدارة المخاطر؛
- ✓ التنظيم والرقابة، الإدارة الرشيدة؛
- ✓ تطوير أسايب تعليمية للإقتصاد والتمويل الإسلامي؛

➢ **المساهمة في وضع أسس الهندسة المالية الإسلامية:** شاركت مجموعة البنك في إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ،والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية،ووكالة التصنيف الإسلامية الدولية،ومركز إدارة السيولة والسوق المالية الإسلامية،والمركز الإسلامي الدولي للتوفيق و التحكيم التجاري.

ساهم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في مجال تحقيق التنمية المستدامة ،برامج التدريب التي تستهدف بالدرجة الأولى عمال البنك ،وكان أبرز ما شملته حقائب التدريب :الصكوك وتطبيقاتها في الأسواق المالية الإسلامية لرأس المال(31).

❖ **إستراتيجية عمل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالصكوك الإسلامية:**

أتم البنك بنجاح في سنة 2003 الإصدار الأول للصكوك الإسلامية ،وبذلك استخدم الأسواق المالية الدولية لأول مرة لتمويل عملياته،وبذلك يكون البنك قد أعفي الدول الأعضاء من مساهمة إضافية في رأس المال،وقد أدت جميع العوامل اللازمة لنجاح الصكوك،من دعم قوي من الدول الأعضاء وميزانية قوية وأصول عالية الجودة وتصنيف إئتماني جيد من وكالات التصنيف العالمية ،أدت إلى وضع أساس لتعبئة الموارد من الأسواق المالية في المستقبل(32).

فكانت هذه الصكوك فكرة مبتكرة لورقة مالية موافقة للشريعة مدتها خمس سنوات، كان المستهدف من هذا الإصدار في البداية تعبئة 300 مليون دولار، ثم رفعه إلى 400 مليون دولار استجابة لطلب السوق، وفي إطار الخطة الاستراتيجية للبنك، ومن أجل تمويل المشروعات التنموية بالدول الأعضاء، استحدث البنك في يونيو 2005 هيكلا لصكوك جديدة سماه "برنامج أذونات متوسطة المدى" ويلفت قيمته بليون دولار أمريكي، استحقاق 5 سنوات، وبمعدل عائم يدفع مرتين في السنة،كما تمت هيكلة صكوك "الأذونات القصيرة المدى" على أساس أصول إجارة واستصناع وبيع لأجل وقد تميزت هذه الصكوك -الأذونات قصيرة الأجل- بإقبال شديد من المستثمرين، حتى إنه تم تخصيص نسبة 44% فيها لمؤسسات من الدول غير الأعضاء (أي غير الإسلامية)، كما أنها ساعدت على تحقيق منحنى تكلفة يميل إلى الانخفاض(33).

أما في سنة 2009 طرح البنك مبلغ 850 مليون دولار أمريكي في شكل صكوك ذات عائد ثابت ،وذلك في إطار برنامجه لإصدار أوراق متوسطة الأجل بمبلغ 1.5 بليون دولار أمريكي وبلغ معدل الإكتتاب في الإصدار المطروح 2.4

مرة،وقد أكدت وكالة "مودي"العالمية للتصنيف الإئتماني إستحقاق برنامج صكوك البنك الإسلامي للتنمية المقترح في إطار برنامج الأوراق متوسطة الأجل أرفع درجات التصنيف وهي AAA منصحبة بالنظرة المستقبلية المستقرة[34].

شهدت سنة 2010 زيادة في زخم إصدار صكوك جديدة ،تفوق قيمتها 40 مليار دولار امريكي ،بلغت حصة ماليزيا وحدها منها أكثر من 30 مليار دولار أمريكي،عن طريق 35 إصدار للصكوك،مما سمح لها بحشد 3 ملايير دولار أمريكي[35].

- **إستثمارات البنك في الصكوك:**

تمثل هذه الإستثمارات حصة من صكوك تم إصدارها من خلال عدة جهات حكومية ،مؤسسات مالية وجهات خاصة أخرى.–للإشارة فقط ان البنك إعتمد تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم 25 إستثمارات في صكوك ،أسهم وأدوات مالية ملائمة والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والذي يغطي الإعتراف ،القياس– العرض والإفصاح للإستثمارات في الصكوك ،والأسهم والإستثمارات الملائمة والتي لها خصائص المديونية وحقوق الملكية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية–والإستثمار في الصكوك وحركتها لسنتي 2010-2011 يلخصها الجدولين المواليين:

جدول رقم (01): إستثمارات البنك الإسلامي للتنمية في الصكوك

الوحدة:ألف دينار إسلامي

إستثمارات في صكوك	2010	2011
جهات حكومية	48,249	73,463
مؤسسات مالية	82,865	128,229
جهات أخرى	67,341	64,939
	198,455	266,631

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك الإسلامي للتنمية 2011

من خلال الجدول نلاحظ أن إستثمارات البنك في الصكوك تختلف سواء كانت الجهات المصدرة حكومية أو مؤسسات مالية أو جهات أخرى.

جدول رقم (02):حركة الإستثمارات في الصكوك

الوحدة:ألف دينار إسلامي

حركة الإستثمارات في صكوك	2010	2011
الرصيد في بداية السنة	228,743	198,455
إضافات خلال السنة	38,268	80,486
بيع/إسترداد خلال السنة	(83,807)	(16,342)
أرباح القيمة العادلة	7,268	5,136
(خسائر)/أرباح إعادة التقييم	7,983	(1,104)
الرصيد في نهاية السنة	198,455	266,631

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك الإسلامي للتنمية 2011

- **إصدار البنك للصكوك:**

قام البنك الإسلامي للتنمية – خدمات الإئتمان المحدودة وخدمات التضامن بيرهاد بإصدار صكوك دولية عن طريق بيع شهادات الصكوك الدولية،حيث تمنح لحاملها الحق في إستلام توزيعات دورية تنتج عن بعض عقود الإجارة والتي قام البنك بتنفيذها ،وفقا لذلك يواصل البنك الإعتراف بموجودات الصكوك وتسجيل المبالغ المستحقة لحاملي شهادات الصكوك كمطلوبات ضمن القوائم المالية، يقوم البنك بخدمة هذه الموجودات ويضمن كطرف ثالث أي تقصير في الدفعات المجدولة.والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03):إصدار الصكوك الدولية

تاريخ الإصدار		عملة الإصدار	المبلغ	تعادل بالدينار الإسلامي 2011	تاريخ الاستحقاق	البورصة المدرجة بها
20 أوت 2008		رينغيت ماليزي	300,000	60,584	20 أوت 2013	ماليزيا –خدمات التضامن بيرهاد
30 مارس 2009		رينغيت ماليزي	100,000	20,194	28 مارس 2014	ماليزيا –خدمات التضامن بيرهاد
16 سبتمبر 2009		دولار أمريكي	850,000	546,199	16سبتمبر 2014	لندن-خدمات الإئتمان المحدودة
14 سبتمبر 2009		دولار سنغافوري	200,000	89,001	14سبتمبر 2012	غير مدرجة- خدمات الإئتمان المحدودة
20 سبتمبر 2010		ريال سعودي	937,500	160,647	20سبتمبر 2020	غير مدرجة- خدمات الإئتمان المحدودة
20 سبتمبر 2010		ريال سعودي	937,500	160,647	20 سبتمبر2020	غير مدرجة- خدمات الإئتمان المحدودة
27 أكتوبر 2010		دولار أمريكي	500,000	321,393	27 اكتوبر 2015	لندن وماليزيا- خدمات الإئتمان المحدودة
17 فيفري2011		جنيه إسترليني	60,000	60,865	17 فيفري 2016	غير مدرجة- خدمات الإئتمان المحدودة
25 ماي 2011		دولار أمريكي	750,000	481,940	25 فيفري 2016	لندن وماليزيا- خدمات الإئتمان المحدودة

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على ،البنك الإسلامي للتنمية ،القوائم المالية،2011،ص.28.

من خلال هذا الجدول نجد أن للبنك تجربة رائدة في إصدار الصكوك ،ونلاحظ أنه اعتمد إستراتيجية التنويع سواء كان يتمثل في البورصة التي أدرجت بها الصكوك ،أو تنويع تواريخ إستحقاقها،وذلك على الأغلب لتجنب المخاطر المحتملة،بحيث تستخدم هذه الصكوك في تمويل بعض المشروعات،أو في توفير التمويل لبعض الدول الأعضاء،بحيث يجمع البنك أمواله من الأسواق المالية الدولية بضمان القوائم المالية للبنك نفسه.

الخاتمة:

إن المؤسسات المالية الإسلامية مطالبة اليوم برفع تحدي التنمية المستدامة أكثر من أي وقت سابق،لكونها تواجه منافسة غير متكافئة من قبل نظيرتها الربوية ،وباعتبار أنها تعمل في ظل إقتصاد عالمي معرض للأزمات بشكل دوري ،لذلك إعتبرت الهندسة المالية الإسلامية الوسيلة المثلى لمواجهة هذه التحديات من خلال تحقيقها لمقومات التنمية المستدامة وخاصة تلك التي تمس الجانب الإقتصادي والمالي،باعتبار أنه يمكن للصكوك الإسلامية المساهمة في تنمية الاستثمارات الحقيقية عبر توفير موارد مالية ملائمة للاستثمارات، من خلال تشغيل آلية الصكوك في حشد المدخرات وتوجيه الاستثمارات، والربط المباشر بين نشاطي الادخار والاستثمار علي أساس قاعدة الربح والعائد الحقيقي الناتج عن إضافات فعلية محققة، وزيادة في تنمية الثروة والدخل الفعلي، نتيجة لأنشطة إنتاجية حقيقية. وفي النهاية سنرى حشداً للمدخرات وتعبئة وتخصيص أكفأ للاستثمارات، والذي هو الأساس لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .

في ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج يمكن تقديم مجموعة من النتائج و التوصيات تتمثل في:

النتـائج:

- ✓ الصكوك الإسلامية من أحدث المستجدات في حقل أدوات التمويل والإستثمار الإسلامية، باعتبارها واحدة من أهم الوسائل لتنويع مصادر الموارد الذاتية وتوفير السيولة للأفراد والمؤسسات والشركات والحكومات،وهي تشكل خطوة هامة في مجال تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ تتحقق التنمية المستدامة من خلال الهندسة المالية الإسلامية، شريطة أن تطبق هذه الأخيرة على نطاق كبير كإيجاد سوق مالية إسلامية عالمية.
- ✓ أغلب الصكوك الإسلامية التي أصدرها البنك كانت منحصرة بشكل كبير في صيغة الإجارة ،دون الإصدار في صيغ أبرزها المضاربة والمشاركة، باعتبارها تساهم بشكل كبير في إحداث تنمية مستدامة.

التوصيـات:

- ➢ دعوة المؤسسات المالية الإسلامية للاهتمام بالبحث العلمي الذي يجمع بين الجانبين الفقهي والإقتصادي، لابتكار أدوات مالية تعزز الهندسة المالية الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ➢ العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق منتجات الهندسة المالية الإسلامية، وتأمين السيولة اللازمة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تواجه تحديات كبيرة وعوائق عديدة في تسويق منتجاتها وإيجاد التمويل المناسب لها من خلال الأسواق التقليدية.
- ➢ إيجاد مراكز عالمية متخصصة فعلا في مجال الصناعة المالية الإسلامية ،لإستمرار البحث والتطوير لضمان إستمرارية التنمية الإقتصادية.

---

1. صالح كامل،تطور العمل المصرفي الإسلامي مشاكل وآفاق،محاضرة الشيخ بمناسبة فوزه بجائزة البنك الإسلامي للتنمية،جدة ،20 أكتوبر 1997، ص ص.7-8.
2. لمزيد من معلومات إطلع على:محسن أحمد الخضيري،البنوك الإسلامية،إيتراك،الطبعة الثالثة،القاهرة ،1999.
3. رواه البخاري،كل لون من النخيل لايعرف إسمه فهو جمع،وقيل الجمع :تمر مختلط من أنواع متفرقة وليس مرغوبا فيه،وما يخلط إلا لرداءته ،اما الجنيب فهو التمر الجيد.
4. سامي السويلم ،صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للإستثمار،ديسمبر 2000،ص.9.
5. رواه مسلم.

6. فتح الرحمان علي محمد صالح،أدوات سوق النقد الإسلامية مدخل للهندسة المالية الإسلامية،مجلة المصرفي،المجلد 26،بنك السودان،الخرطوم ،2002.
7. طارق طه،إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت،الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،2006،ص ص.187.
8. سمير عبد الحميد رضوان ،المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها،دار النشر للجامعات،الطبعة الأولى،القاهرة،2005،ص.83.
9. أبو ذر محمد أحمد الجلي ، الهندسة المالية –الأسس العامة والأبعاد للتمويل الإسلامي،نسخة إلكترونية.
10. فتح الرحمان علي محمد صالح،أدوات سوق النقد الإسلامية مدخل للهندسة المالية الإسلامية،مجلة المصرفي،المجلد 26،بنك السودان،الخرطوم ،2002.
11. عبد الكريم قندوز،الهندسة المالية الإسلامية،مجلة جامعة الملك عبد العزيز،العدد 2،2007،ص.38.
12. لمزيد من المعلومات إطلع على:الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق،عبد الكريم قندوز،مؤسسة الرسالة ،2008.
13. سامي السويلم،مرجع سابق ذكره،ص.15.
14. فتح الرحمن علي محمد صالح،دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة عمل مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية،الخرطوم ،2008،ص ص.5-6.
15. عمر مصطفى جبر إسماعيل،سندات المقارضة وأحكامها في الفقه الإسلامي،دار النفائس الطبعة الأولى،الأردن، 2006،ص. 84.
16. لمعلومات أكثر إطّلع على: د.علي أحمد السالوس،الإقتصاد الإسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة ،الجزء الأوّل ،دار الثقافة ،الدوحة،2002
17. فتح الرحمن علي محمد صالح ، أدوات سوق النقد الإسلامية :مدخل للهندسة المالية الإسلامية ،مرجع سبق ذكره، ص. 197.
18. إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية د. أشرف محمد دوابه، نسخة إلكترونية،ص.9.
19. فتح الرحمن علي محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية :مدخل للهندسة المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص199
20. إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية د. أشرف محمد دوابه، نسخة إلكترونية،ص.9.
21. مجمع الفقه الإسلامي الدولي،القرارات والتوصيات ،الدورة التاسعة عشرة،إمارة الشارقة،30 افريل 2009ص.11.
22. دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية وخصوصيات العالم الإسلامي منظمة الإيسيسكو ،ص.14. http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P4.htm
23. هوشار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي. دار جرير، الطبعة الأولى، 2006، ص. 175 .
24. محمود حسن صوان ،أساسيات الإقتصاد الإسلامي،دار المناهج ،ص ص.220-221.
25. سامي براهيم السويلم، مقاصد التشريع في المجال الإقتصادي،من الموقع الرسمي للدكتور).

26. الإعلان الإسلامي للتنمية المستدامة،منظمة الإيسيسكو، ص.4.
http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P8.htm
27. محسن احمد الخضيري ،البنوك الإسلامية ،إيتراك،الطبعة الثالثة،القاهرة،1999،ص .247.
28. محمد عمر جاسر ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان " الواقع ..وتحديات المستقبل"، تنظيم نادي رجال الأعمال اليمنيين في الفترة 20-21 مارس 2010 صنعاء – الجمهورية العربية اليمنية، ص.8.
29. مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إيجاز،البنك الإسلامي للتنمية ،ماي 2010.ص.8.
30. إنجازات مجموعة البنك ص.16.
31. لمزيد من المعلومات إطَلع على:المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،التقرير السنوي،2011.
32. البنك الإسلامي للتنمية ،التقرير السنوي 1426 ص 211.
33. البنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي 1426ه (2006) ص167.
34. البنك الإسلامي للتنمية ،التقرير السنوي 1430،ص.7.
35. البنك الإسلامي للتنمية،التقرير السنوي 1431،ص.109.